April 2013

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

(RECOFI)

الدورة السابعة

طهران، جمهورية إيران الإسلامية
14-16 مايو/ أيار 2013

الوضع الراهن للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك والإجراء المطلوب لمستقبلها

موجز تنفيذي

الغرض من هذه الوثيقة هو إعطاء معلومات لأعضاء الهيئة بشأن الوضع المالي الراهن للهيئة وتأثيراته على تنفيذ خطة عمل الهيئة.

والهيئة مدعوة إلى:

- النظر في التصورات والعواقب المحتملة لاستدامة مصايد الأسماك على المدى البعيد في المنطقة الخاضعة لولاية الهيئة، إذا عجزت الهيئة عن تحديد الطرق والوسائل وتطبيقها للوفاء بولايتها والنهوض بدورها كمنظمة إقليمية لإدارة المصايد.
- إسداء المشورة إلى الأمانة حتى تستطيع مواجهة الموارد المالية غير الكافية في الوقت الحاضر.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقةمن أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

المقدمة

1- عُقد الاجتماع الخاص للهيئة من أجل التشاور والتنمية كمتابعة للدورة الخامسة للهيئة التي عُقدت في دبي بالإمارات العربية المتحدة في المدة من 12-14 مايو/ أيار 2009. وقد عقد الاجتماع الخاص للنظر في طرق وسبل النهوض بدور الهيئة كمنظمة إقليمية لإدارة المصايد. ونوقشت أهم النتائج والاستنتاجات التي خرج بها الاجتماع الفني – بما فيها تلك الخاصة باستعراض الأداء الفني الذي جرى استعداداً لعقد الاجتماع الخاص نفسه – وأقرته الهيئة في دورتها السادسة التي عقدت في روما في الفترة من 10-12 مايو/ أيار 2011.

الأنشطة والنتائج

2- سُلطت الأضواء على عدد من القضايا المتعلقة بالموضوع أثناء الاستعراض الفني، بما في ذلك الإشارة إلى الوضع المالي للهيئة وتمويلها، لاسيما وأن:

- اللجنة كانت تعتمد اعتماداً شديداً على الخدمات التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة، سواء المالية أو العينية؛
- الأعضاء يفتقرون إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتعظيم فوائد المبادرات التي صاغتها الهيئة بالفعل؛
- نقاط الضعف في زيادة الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة الهيئة تحتاج إلى الاهتمام؛
- الأمر بحاجة إلى رؤية جديدة لتوجيه الهيئة.

3- أعرب الاجتماع الخاص عن قلقة الشديد بشأن عدم متابعة وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات الفنية التي عقدتها الهيئة. وتم تحديد أسباب ذلك، وتمت الموافقة على ضرورة أن تساهم الهيئة في مساعدة الأعضاء في تنفيذ قراراتها. ومع ذلك، فقد كان هناك اعتراف بأن هذا الدور له تبعاته المالية، وأنه لابد من ضمان تمويل الهيئة، إذا كان للأنشطة التي تدعم تنفيذ قراراتها أن تنفذ.

4- إن هناك فارقاً كبيراً للغاية بين اشتراكات الأعضاء والنفقات الإجمالية للهيئة. وكمثال، ففي الفترة المالية 2008-2009، كانت التكاليف الإجمالية الفعلية للتشغيل المتعلقة بأنشطة الهيئة هي 459.91 557 دولاراً، تشمل تكاليف موظفي منظمة الأغذية والزارعة (تكاليف سفر ودعم فني) لدعم الهيئة. وكانت تكاليف السفر تقدر بنحو سبعة أمثال الاشتراكات الإجمالية للبلدان الأعضاء في نفس تلك الفترة (000 80 دولار). وكانت مساهمات المنظمة في نفس تلك الفترة تمثل 73.61 في المائة من الالتزامات المالية. وإذا كان للهيئة أن تكون مستقلة ذاتياً بصورة كاملة وأن تدعم نفسها بنفسها، فلابد من زيادة الاشتراكات السنوية للأعضاء. وكان في تقدير أحد الخبراء الاستشاريين المستقلين أن هذه الزيادة لابد أن تكون في حدود 000 35 دولار سنوياً لكل بلد، كحد أدنى.

5- وفيما يتعلق بالمستقبل، طرحت ثلاثة تصورات فيما يتعلق بتمويل الهيئة:

- الوضع الراهن للمدفوعات المتساوية، مع تعديل الاشتراكات السنوية بالزيادة؛
- الإبقاء على مبدأ الحد الأدنى من الاشتراكات المتساوية والإجبارية، واستكمالها بمساهمات من جانب الأعضاء من خارج الميزانية على أسس طوعية؛
- إحلال مساهمات متدرجة على أساس مجموعة من المتغيرات، محل الاشتراكات المتساوية الحالية.

6- وفضلاً عن ذلك، وبجانب التصورات الثلاثة السابق ذكرها، يمكن تحديد خيارات أخرى وأخذها في الاعتبار. وأبرز البعض أن هناك وسيلتين ماليتين مختلفتين لدعم الهيئة:

- بصورة مباشرة، عن طريق اشتراكات يتفق عليها الأعضاء؛
- بصورة غير مباشرة وإضافية من خلال تمويل من خارج الميزانية للمشروعات الميدانية (قطرية أو إقليمية).

7- وفيما يتعلق بالمساهمة المالية المهمة للغاية التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة إلى الهيئة في السنوات الماضية، ينبغي ملاحظة أن هذا المستوى من الدعم لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، نظراً للصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة.

8- وافق الاجتماع الخاص على إصدار ثلاث توصيات عامة فيما يتعلق بمستقبل عمل الهيئة فنياً ومؤسسياً، واحتياجاتها المالية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، أقر الاجتماع الخاص بأن الاحتياجات المالية للهيئة — بما فيها مستوى اشتراكات الأعضاء – تتوقف على برنامج العمل الذي أقرته الهيئة. كما لوحظ أن مستوى الاشتراك الحالي (5000 دولار سنوياً) ليس كافياً على الإطلاق، خاصةً عندما تؤخذ قيمة المتأخرات في الحسبان. وبعد أن تقوم الهيئة بتقدير الاحتياجات الفنية والمؤسسية اللازمة للهيئة والموافقة عليها لكي تعالج قضايا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائة في المنطقة، ينبغي على الهيئة أن تحدد كيفية تمويل برنامج العمل. فالوظائف والأنشطة الأساسية للهيئة ينبغي أن تغطيها على الأقل اشتراكات الأعضاء، بينما يمكن تمويل الأنشطة الأخرى التي لها طبيعة المشروعات من خارج الميزانية.

9- ورحبت الهيئة في دورتها السادسة في مايو/ أيار 2011 ببرنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2011-2012. وكانت الأمانة تتوقع أن يكون هناك مبلغ 000 150 دولار متاحة لأنشطة الهيئة في هذه الفترة المالية، إذا أفرج عن الاشتراكات السنوية في حينها وتمت تسوية جميع المتأخرات. وقد لاحظ الأعضاء أن جماعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية وجماعة العمل المعنية بإدارة مصايد الأسماك قد اقترحتا قائمة قوية للأنشطة تتكلف في مجموعها 000 540 دولار.

10- وافقت الهيئة على أن المستوى الحالي لاشتراكات الأعضاء، لا يكفي إلا لتمويل تنفيذ عدد محدود من الأنشطة ذات الأولوية التي حددتها جماعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية وجماعة العمل المعنية بإدارة مصايد الأسماك.

وسيتطلب الأمر عمليات تمويل إضافية إذا كان لبرنامج عمل طموح أن ينفذ. واتفقت اللجنة على ضرورة الحد بشكلٍ ملموس من عدد الأنشطة.

11- وعند النظر في الخيارات التي أقترحها الاستعراض لتعزيز الهيئة وتنميتها، وافقت الهيئة على الاستمرار في تطبيق الاشتراكات الثابتة والمتساوية للأعضاء. كما وافقت الهيئة على أنه اعتباراً من عام 2013 ينبغي زيادة الاشتراكات السنوية للأعضاء إلى 000 15 دولار. وقد تم تحديد هذا المستوى بشرط تسوية الاشتراكات الجارية والمستحقة في موعد أقصاه 31 ديسمبر/ كانون الأول 2011. ولكن الأمر المؤسف أن ذلك لم يتحقق حتى تاريخ إبلاغ الأمانة للأعضاء بالوضع المالي والمتأخرات في أوائل عام 2012.

12- يساهم كل بلد من البلدان الأعضاء في الهيئة بمبلغ 5000 دولار سنوياً. وتأخذ الميزانية الأساسية للهيئة شكل مشروع حساب أمانة متعدد الأطراف تحت رمز من منظمة الأغذية والزراعة هو MTF/REM/001/MUL وتحت عنوان "دعم إلى أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك". وقد بدأ هذا المشروع في إبريل/ نيسان 2003، وتم تجديده منذ ذلك الحين سنة بسنة. وتتم مراجعة ميزانية المشروع بانتظام حتى يمكن متابعة الاشتراكات السنوية التي تسددها البلدان الأعضاء والتدفقات النقدية للمصروفات. وظل نشاط مسك الدفاتر مكفولاً من خلال النظام المركزي للمحاسبة في المنظمة.

13- يبين الجدول 1 أدناه عرضاً عاماً للكشوفات المالية لميزانية الهيئة منذ عام 2003 حتى 28 فبراير/ شباط 2013[1] وتصفية المصروفات الإجمالية حتى 28 فبراير/ شباط 2013. وتشمل المصروفات الإجمالية (522 411 دولاراً) المصروفات التي تمت تسويتها حتى نهاية فبراير 2013 (522 379 دولاراً) والالتزامات القائمة (000 10 دولار) حتى نهاية أبريل/ نيسان 2013، ومبلغ 000 22 دولار خصصت للتكاليف المتوقعة للدورة السابعة للهيئة (الترجمة الفورية، وترجمة مشروع التقرير أثناء الدورة، والسفر، والطباعة، والمصروفات النثرية).

الجدول 1 – الوضع المالي بالدولار (2003 – مايو/ أيار 2013)

الإيرادات (الاشتراكات)	**429 847**
المصروفات الإجمالية	**411 522**
المصروفات (*حتى نهاية فبراير/ شباط 2013*)	379 522
الالتزامات (*2013*)	10 000
التوقعات (*الدورة السابعة عام 2013*)	22 000
الرصيد	**18 325**

[1] تشمل المبالغ المودعة لتنفيذ مشروع سياسات تربية الأحياء المائية وقانونيتها، والنظام الإقليمي عن معلومات الاستزراع السمكي.

14- وبسبب عدم كفاية التمويل، أمكن للهيئة أن تعقد حلقة عمل بشأن "برنامج وضع التخطيط المكاني لمصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية" (القاهرة، مصر، 25-27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) وحلقة العمل الإقليمية بشأن إدارة المصيد الجانبي والصيد بأقل قدر من التأثيرات (الكويت، 9-12 ديسمبر/ كانون الأول 2013) بفضل الموارد الإضافية (000 60 دولار تقريباً) نجحت الأمانة في الحصول عليها بتمويل من البرنامج العادي في المنظمة.

15- أمكن تنفيذ خطة عمل تتسم بالتحدي في الفترتين الأخيرتين الواقعتين فيما بين الدورات بفضل الأموال المتجمعة التي لم تنفق في السنوات الأولى من عمر الهيئة. أما الوضع المالي الحالي للهيئة فلا يسمح لها بأداء واجباتها وتقديم خدماتها إلى البلدان الأعضاء. وإذا استمر الوضع الحالي، فإن خطة عمل الهيئة وما يرتبط بها من أنشطة، لابد أن تخفض بشكلٍ قاس أو أن تتوقف تدريجياً.